

كيوسك الصحافة

البيت الأبيض يدرس وضع «الإخوان» على لائحة الإرهاب

يناقش مستشارو الرئيس الأميركي دونالد ترامب، مرسوماً يصنف «جماعة الإخوان المسلمين» تنظيمًا إرهابياً، في خطوة تستهدف الحركة الإسلامية الأقدم وربما الأكثر نفوذاً في الشرق الأوسط. المنظمة السياسية والاجتماعية، والتي لديها الملايين من المناصرين، نبذت العنف رسمياً منذ عقود، وفازت بالانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر بعد سقوط حسني مبارك عام 2011. كما أن مجموعات موالية لها باتت جزءاً من الأنظمة السياسية في بلدان مثل تونس وتركيا، وقام الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، مراراً بالضغط لتصنيف «الجماعة» منظمة إرهابية.

ينظر بعض مستشاري ترامب لـ«الجماعة» على أنها فصيل راديكالي يسعى إلى اختراق الولايات المتحدة والترويج لاجتماع تحكّمه الشريعة الإسلامية، ولا سيما أن بعض فروعها، مثل حركة «حماس»، ارتكبت العديد من الهجمات. في نظرهم، هذا القرار هو فرصة لاتخاذ أفعال ضد «الإخوان المسلمين».

تصنيف «الجماعة» منظمة إرهابية بشكل رسمي سيعكر العلاقات الأميركية في الشرق الأوسط. قادة دول حليفة لأميركا في الشرق الأوسط، مثل الإمارات ومصر، ضغطوا على ترامب للإقدام على هذه الخطوة بهدف القضاء على خصومهم السياسيين في الداخل.

ويتزامن اقتراح تصنيف «الإخوان المسلمين» جماعة إرهابية مع مداولات يجريها مسؤولون حاليون وسابقون حول تصنيف أجنحة في «الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني على اللائحة نفسها، علماً بأن قادة في «الحرس الثوري» و«فيلق القدس» سبق أن أدرجوا على لائحة الإرهاب التي أصدرتها الحكومة الأميركية، لكن يصرّ الجمهوريون على ضم «الحرس الثوري» نفسه إلى اللائحة من أجل توجيه رسالة إلى إيران.

الجزء الإيراني من الخطة الأميركية الجديدة يحظى بدعم من البيت الأبيض، بينما يبدو أن الرخم الذي كان يتمتع به تصنيف «جماعة الإخوان المسلمين» تراجع أخيراً وسط اعتراضات من مسؤولين في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الذين ينفون وجود أي أساس قانوني لهذا القرار، كما أنه سيضر كثيراً بعلاقات أميركا مع بعض حلفائها في المنطقة. ويقول مسؤولون سابقون إنه تمّ إبلاغهم بأن القرار كان من المفترض أن يوقع الاثنين، لكنه تأجل على الأقل حتى الأسبوع المقبل.

ويعكس هذا التأخير رغبة في البيت الأبيض في الحصول على المزيد من الوقت قبل اتخاذ قرارات تنفيذية، وخاصةً بعد الفوضى التي نجمت عن إصدار أوامر تنفيذية على عجل، مثل الحظر المؤقت على مواطني سبع دول ذات غالبية مسلمة. ومع هذا، فإن الإدارة الأميركية لا تغفل الديناميكيات المعقدة التي تنطوي على طريقة عمل «الإخوان المسلمين».

وعبر بعض المنتقدين عن خشيتهم من أن فريق ترامب يسعى إلى خلق مبرر قانوني لاتخاذ إجراءات صارمة ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية والمساجد في الولايات المتحدة، إذ إن تصنيف «الجماعة» إرهابية يجمّد الأصول للمجموعة وأفرادها، ويمنعهم من الحصول على تأشيرات الدخول إلى أميركا ويحظر تداولاتهم المالية. ويقول النائب المساعد لوزير الخارجية في إدارة أوباما، توم مالينوسكي، إن «هذا يثبت أنهم مهتمون بإشعال النزاعات ضد طابور خامس وهمي، لا الحفاظ على شركائنا في الحرب على الإرهاب، مثل تركيا وتونس والأردن والمغرب».

ولطالما كانت «جماعة الإخوان المسلمين» مصدراً للخوف بالنسبة إلى اليمين،



مثل سبستيان غوركا وكاثارين غوركا، اللذين يكتبان لموقع «بريتبارت نيوز» وطالما حذرا من المتشددین الإسلاميين في الولايات المتحدة. وقدم بعض الجمهوريين الشهر الماضي مشروعاً يطالب بتصنيف «جماعة الإخوان المسلمين» منظمة إرهابية، وطلبوا من وزارة الخارجية الإجابة عن سبب عدم شملها في قائمة الجماعات الراعية للإرهاب. وقال السيناتور الجمهوري تيد كروز، «لقد حان الوقت لتسمية العدو باسمه». كذلك دعا مؤسس «مركز السياسة الأمنية» فرانك غافني، الأسبوع الماضي، ترامب إلى تصنيف «الجماعة» على أنها إرهابية. ومن ضمن الذين يرفضون هذا التحرك «مجلس العلاقات الأميركية الإسلامية»، الذي يعدّ نفسه حركة حقوق مدنية في الولايات المتحدة. إذ يرى المسؤولون فيه أن أي تحرك في هذا الاتجاه سيكون محاولة واضحة لاضطهاد المسلمين. حتى اللحظة، غير واضح الشكل الذي سيتخذه الأمر الرئاسي، فقد يطلب ترامب من وزير الخارجية ريكس تيلرسون، الذي سبق أن وضع «الإخوان المسلمين» إلى جانب «القاعدة»، مراجعة فكر «الإخوان» واتخاذ القرار.

(...)

ويقول مسؤولون أميركيون إنّ الحوارات الأميركية - المصرية، في الفترة ما بين 2013 إلى 2015، كانت دائماً تشتمل على مطالب مصرية بتصنيف «الجماعة» إرهابية. وقدمت مصر تقريراً أعدته الأجهزة الأمنية، حول «الجماعة» لوزارة الخارجية الأميركية، إلا أنّ وزارة الخارجية نفت وجود أرضية قانونية تسمح بتصنيف «الجماعة» إرهابية.

(بيتر بايكر، «ذي نيويورك تايمز»)



دافع ترامب عن قرار حظر السفر المؤقت الذي أوقفته المحاكم الفدرالية (أف ب)

الانتخابية، معتبراً أن أعضاءه لا يقومون بدفع حصّتهم، فيما تنفق الولايات المتحدة أكثر من حصّتها بكثير من أجل الحفاظ على أمنهم. وفيما أشار البيان الصادر عن البيت الأبيض إلى أن ترامب تشدّد على أهمية أن يتقاسم كل الحلفاء عبء النفقات الدفاعية، فقد أشار إلى أنه جدد أيضاً التأكيد على الالتزام الأميركي إزاء حلف شمال الأطلسي.

(الأخبار)

أكد دعم ترامب لسبايسر مئة في المئة، فيما دحض مصدر آخر فكرة أن يكون سبايسر قد أصبح، فجأة، غير محبذ لدى ترامب.

في سياق آخر، جدد الرئيس الأميركي تأكيد التزامه بحلف شمال الأطلسي، خلال مكالمة أجراها مع رئيس الوزراء الإسباني مارينانو راخوي، هي الأولى بين الرجلين، منذ تسلم ترامب مفاتيح البيت الأبيض. ولطالما انتقد ترامب الحلف الأطلسي، خلال حملته

طويل، ضمن صفوف الحزب الجمهوري، حليف مقرب من مدير موظفي البيت الأبيض، رينس بريوس. ووفق مصادر مطلعة على إجراءات التوظيف، فقد غضب ترامب من بريوس بسبب خياره لسبايسر لشغل أكثر المواقع ظهوراً في الإدارة الأميركية، إلى جانب موقع الرئيس. وأضافت المصادر أن ترامب يأسف لذلك، كل يوم، ويلقي باللوم على بريوس. إلا أن مسؤولاً في الإدارة الأميركية

ما قبل ودل

أظهر استطلاعات لنياب الناخبين

امس، ان زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا مارين

لوبان، ستخسر في جولة إعادة

بانتخابات الرئاسة امام منافسها الذي يقول إنه يمثل تيار الوسط

إيمانويل ماكرون، بيد انه لا يزال من المؤكد في ما يبدو انها

ستتقدم في الجولة الاولى. وظهر الاستطلاعات ان المرشح

المحافظ فرنسوا فيون، سيأتي في المركز الثالث بنسبة تقارب

18 في المئة. وظهر استطلاع «الجبهة الوطنية» المناهض

للمهاجرين والاتحاد الأوروبي ستخسر جولة الإعادة لمصلحة

ماكرون، وهو مصرفي سابق، بنسبة 37 في المئة مقابل

63 في المئة. وقال «إيلاب» إن فيون سيغلب على لوبان في

الجولة الحاسمة بنسبة 56 في المئة مقابل 44 في المئة إذا

وصل إلى الجولة الثانية. (رويترز)

الدولية عن سياسات الاحتمال الواضحة والعلنية الهادفة إلى تدمير الآثار في غزة».

وكان كل من موقع الكنيسة المحكمة وغيرها من البيوت الأثرية قد تعرضت للقصف الإسرائيلي في العدوان الأخير على القطاع صيف 2014، ما الحق أضراراً جسيمة بها، ولا سيما في ظل غياب المواد اللازمة لترميمها بما يدعم بقائها والحفاظ عليها من تأثيرات الجوية والمنخفضات الجوية.

على الصعيد نفسه، لا تزال الآثار في غزة تعاني، كما أثار العالم، من إشكالات سرقة القطع الأثرية، وقد تمكّنت مباحث السياحة في شرطة محافظة خان يونس الأسبوع الماضي من ضبط شبكة تنقيب عن الآثار لسرقتها ثم بيعها. وأوضحت المباحث أنّ الشبكة اعترفت خلال التحقيق ببيع ما كانوا يجدونه لهواة امتلاك القطع الأثرية، فيما يعرض آخرون على النيابة بتهمة السرقة.

ويضم قطاع غزة من الآثار قرابة 150 بيتاً و12 موقعاً و40 مسجداً و22 مبنى، تعود إلى العهدين الروماني والبيزنطي، وكذلك المسيحي والإسلامي، ويوجد أيضاً عدد من المعالم المسيحية وبقايا كنائس، وكنيسة قائمة، ودير مسيحي يسمى «القديس هراليون» الذي يصنّف على قائمة التراث العالمي بأنه أول دير في التاريخ المسيحي.

لوقف التجريف، لكنّ أشغال «سلطة الأراضي» لم تتوقف بعد.

للمفارقة، بينما كانت «سلطة الأراضي» التابعة لـ«حماس» تدمّر تل السكن الأثري، كانت وزارة السياحة التابعة للحكومة نفسها تستنجد بـ«منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة - يونسكو»، من أجل «الحفاظ على آثار غزة من انتهاكات الاحتلال الذي دمر التراث ليخفي وراءه



يحوي القطاع أقدم دير في التاريخ المسيحي يدعى «القديس هراليون»



الوجود الفلسطيني». أيضاً، كانت الوزارة قد دعت «اليونسكو» إلى «تحفل مسؤولياتها تجاه المواقع الأثرية في غزة، خاصة التي بحاجة إلى ترميم»، في ظل أن عدداً كبيراً من المعالم الأثرية في غزة عرضة للانهايار، خصوصاً بعد تعرض مناطق كثيرة للقصف المباشر خلال الحروب الإسرائيلية السابقة. أما كحيل، فعاد وتحدث عن استغرابه من «استمرار صمت المؤسسات